TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.1/L.11
14 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة في السلع والخدمات، والسلع الأساسية
الدورة الرابعة
جنيف، ١١-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البنود ٣ و٤ و٦ من جدول الأعمال

الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها والتي اعتمدتها لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية في دورتها الرابعة[١]

البند ٣ من جدول الأعمال: تحليل العوامل التي تؤثر على إنتاج وتجارة السلع الأساسية، مثل الآثار التي تنطوي عليها الأزمات المالية، وأسباب وآثار انهيار أسعار السلع الأساسية، وتأثير تغير هياكل التوزيع وهياكل السوق

١- تلاحظ اللجنة أن بلداناً نامية عديدة لا تزال تعتمد على السلع الأساسية في تأمين حصائل صادراتها. وفي الوقت نفسه، انخفض نصيب البلدان النامية في الجزء الرئيسي من الصادرات العالمية من السلع الأساسية، أي السلع الأساسية الزراعية، وذلك بسبب جملة أسباب منها سياسات الإنتاج الزراعي وسياسات التجهيز ودعم الصادرات التي تنتهجها البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن الأزمة المالية التي حدثت مؤخراً تدل على هشاشة الاقتصادات التي تعتمد على السلع الأساسية وسرعة تأثرها بالصدمات الخارجية، وعلى الحاجة إلى تحسين المركز التنافسي لهذه الاقتصادات بحيث يمكنها تحقيق التنويع والتنمية الاقتصادية الأوسع قاعدة.

---

(١) اعتمدت في الجلسة العامة الختامية للجنة المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

ألف - استنتاجات وتوصيات موجهة إلى الحكومات

٢- إن سياسات تجارة السلع الأساسية وتحرير تجارة هذه السلع ينبغي أن تكون موجهة نحو إنشاء نظام للتجارة الزراعية يكون منصفاً وموجهاً نحو السوق، كما ينبغي أن تكون أكثر توافقاً مع الأهداف الإنمائية للبلدان النامية. وفي البلدان النامية، وبخاصة في تلك البلدان التي تعمل فيها أغلبية السكان العاملين في مزارع أسرية صغيرة، يلزم السعي إلى إيجاد السبل والوسائل التي تكفل بأن تكون للتجارة مساهمة حاسمة بدرجة أكبر في تخفيف حدة الفقر.

٣- وينبغي تحسين القدرات التوريدية والتنافسية للبلدان النامية في الأسواق الدولية للسلع الأساسية. وينبغي النظر في وضع ترتيبات تعاونية فيما بين المؤسسات في البلدان النامية من أجل تحسين موثوقية ونوعية التوريد، كما ينبغي النظر في إنشاء جيل جديد من المؤسسات المحلية الموجهة نحو الأعمال التجارية من أجل ملء الفراغ الناشئ عن إلغاء مجالس التسويق التقليدية. وينبغي بذل جهود لتعزيز القدرات المحلية لهذه المؤسسات في مجال البحث والتطوير، وتحسين توفير الخدمات الإرشادية على أساس لا مركزي.

٤- وتعتبر الهياكل الأساسية المادية والإدارية للتجارة غير كافية في العديد من البلدان النامية، مما يفضي إلى انعدام كفاءة الخدمات اللوجستية، وارتفاع تكاليف التعاملات، وضياع الفرص السوقية. ويلزم أن تقوم الحكومات بدعم إنشاء مثل هذه الهياكل الأساسية وقبول اضطلاع القطاع الخاص بدور أكبر في توفيرها.

٥- وعلى ضوء اختراق بيوت التجارة الدولية وغيرها من الشركات عبر الوطنية لأسواق السلع الأساسية المحلية في البلدان النامية فيما يتعلق بأنشطة التوريد والتوزيع، يلزم بذل جهود لضمان أن يكون المزارعون والمجهزون والتجار المحليون في وضع يتيح لهم المشاركة في هذه الأسواق على نحو منصف بوسائل منها مثلاً تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية من قبيل الائتمانات، وزيادة الشفافية في أنشطة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وينبغي بذل جهود لتحقيق اللامركزية في سوق السلع الأساسية الدولية القائمة المركزة وذلك بغية تحسين التعاون بين المنتجين والمستهلكين.

٦- ونتيجة لعملية التحرير، أصبح المنتجون والمستهلكون في البلدان النامية معرضين تماماً لعدم استقرار الأسعار في السوق العالمية. ويلزم أن تقوم الحكومات باستكشاف إمكانيات اعتماد نهوج تقوم على أساس السوق وتوفر شبكة أمان سواء بالنسبة للقطاعات الموجهة نحو التصدير أو بالنسبة لحماية المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض.

باء - استنتاجات وتوصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

٧- ينبغي للمفاوضات التجارية بشأن الزراعة أن تعالج القضايا التي تهم البلدان النامية، مع مراعاة جملة أمور منها القضايا المحددة في الاستنتاجات المتفق عليها لاجتماع الخبراء المعني بدراسة التجارة في القطاع الزراعي

(TD/B/COM.1/23). كما ينبغي النظر في الالتزام بتوفير المساعدة المالية والتقنية التي تركز بدرجة أكبر على مشاكل الأمن الغذائي في أقل البلدان نمواً.

٨- كما ينبغي العمل على تحسين شروط الوصول إلى الأسواق فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية التي تتسم بأهمية تصديرية بالنسبة لأقل البلدان نمواً وذلك على أساس واسع وتساهلي إلى أقصى حد ممكن، وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق، وهي الالتزامات التي تم التعهد بها في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نمواً المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

٩- وينبغي تحسين الآليات القائمة للمساعدة في تثبيت حصائل صادرات السلع الأساسية بغية الاستجابة للشواغل الحقيقية للمنتجين في البلدان النامية، وهذا ينطوي على إزالة المشروطية، وتوسيع المواراد المتاحة للمرافق، وتكييف الصيغ المستخدمة بحيث تستجيب المدفوعات استجابة أسرع لأوضاع السوق الفعلية، واستخدام الأدوات المالية الجديدة لإدارة مخاطر الأسعار من أجل التصدي لذلك الجزء من عدم استقرار حصائل الصادرات المرتبط بتقلب الأسعار وليس بالتفاوتات في الأحجام.

١٠- وينبغي متابعة وتشجيع عملية التنويع، ضمن قطاع السلع الأساسية وخارجه، وذلك كاستراتيجية حيوية للتقليل من الاعتماد على السلع الأساسية وزيادة المكاسب الاجتماعية - الاقتصادية إلى أقصى حد. كما أن توسيع قاعدة الصادرات، وزيادة القيمة المضافة، وتشجيع الاستثمار، هي جميعها أمور تتطلب دعماً في شكل مساعدة تقنية ومالية من المجتمع الدولي.

١١- وقد أصبحت قطاعات السلع الأساسية سريعة التأثر على نحو متزايد بالصدمات الدولية الناشئة عن تقلبات الأسعار. وإلى جانب السياسات العامة الرامية إلى تعزيز النظام المالي ككل، يمكن اتخاذ تدابير وقائية محددة في قطاع السلع الأساسية من أجل التقليل من الآثار السلبية المترتبة على الأزمات المالية. وينبغي للمانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يتيحوا للبلدان النامية الفرصة لاتخاذ التدابير الضرورية لحماية القطاعات البالغة الأهمية من آثار الصدمات الدولية. وينبغي تعزيز قدرة المشترين والبائعين في البلدان النامية على استخدام أسواق إدارة مخاطر الأسعار وذلك من خلال تعزيز الجهود التي يبذلها الأونكتاد وغيره من الهيئات الحكومية الدولية.

١٢- وقد أدى انسحاب الحكومات من مجال تسويق السلع الأساسية في العديد من البلدان إلى حدوث اختلال في توريد التكنولوجيا الأساسية، والخدمات الإرشادية، والمدخلات، إلى المزارعين، وخدمات مراقبة الجودة، والتخزين والنقل، وإدارة المخاطر، والتمويل، والمعلومات عن الأسواق. ومن أجل تذليل هذه المشكلة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات على ما يلي:

(أ) تحديد وترويج نماذج جديدة يمكن للقطاع الخاص في إطارها أن يوفر مثل هذه الخدمات، وإشاعة الوعي والتدريب بشأن هذه النماذج؛

(ب) ضمان الاستمرار في توفير مثل هذه الخدمات إلى المزارعين إلى أن يتمكن القطاع الخاص من بناء قدرته الذاتية على توفيرها بوسائل منها مثلاً إنشاء مرافق حكومية جديدة موجهة نحو الأعمال التجارية.

١٣- وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم ظهور آليات تسعير وتجارة جديدة، بما في ذلك من خلال إسداء المشورة في مجال السياسة العامة بشأن تطوير بورصات السلع الأساسية بمختلف أنواعها (الاتجار بالسلع الأساسية العينية و/أو عقود التسليم الآجل أو الصفقات الآجلة باستخدام موقع فعلي لعمليات البيع من خلال المزادات أو بوسائل الكترونية)، وبشأن الهياكل التنظيمية ذات الصلة من خلال توفير التدريب لمدراء البورصات والمستخدمين المحتملين للبورصات، وعن طريق حفز تبادل الخبرات بين الهيئات التنظيمية للبلدان وبين البورصات.

١٤- وينبغي تحسين شفافية الأسواق والمعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية، كما ينبغي تحسين قدرة مؤسسات البلدان النامية على الوصول إلى المعلومات واستخدامها، وبخاصة في شكل الكتروني، وينبغي دعم التدريب لهذه الغاية. وينبغي دعم تبادل المعلومات والخبرات فيما بين المنتجين في البلدان النامية وغيرهم من الأطراف المعنية في قطاع السلع الأساسية، وذلك من خلال كيانات من قبيل المنظمات السلعية الدولية وأفرقة الدراسة الدولية. كما يمكن لهذه الأفرقة أن تكون بمثابة مراكز تنسيق لأغراض مناقشة السياسات الجديدة المتعلقة بمتطلبات الصحة البشرية والنباتية وتحديد المنتجات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز الجهود التي تبذلها المنظمات الحكومية الدولية مثل الأونكتاد في تعزيز شفافية الأسواق، كما أن هذه الجهود تستحق المزيد من الدعم من مجتمع المانحين الدولي. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة إتاحة الحصول على المعلومات، وبخاصة لصالح أقل البلدان نمواً. وأخيراً يلزم الاضطلاع بمزيد من العمل من أجل ضمان كفاءة نشر المعلومات، وتوفير التدريب الضروري لمستخدمي هذه المعلومات.

١٥- ويوصى بأن يواصل الصندوق المشترك للسلع الأساسية، باعتباره ممولاً رئيسياً لأنشطة تنمية السلع الأساسية، تقديم الدعم لأنشطة البحث والتطوير من أجل تعزيز التنويع، وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. كما يوصى بأن يواصل الصندوق حفز إنشاء منافذ جديدة للطب على منتجات البلدان النامية، وتطوير وتسويق منتجات ذات نوعية عالية، والاستثمار في تكنولوجيات تنمية السلع الأساسية.

جيم- استنتاجات وتوصيات موجهة إلى الأونكتاد

١٦- نظراً لأهمية السلع الأساسية بالنسبة للعديد من البلدان النامية من حيث العمالة والدخل وحصائل الصادرات، على الأونكتاد أن يواصل دعمه للبلدان النامية في هذا المجال. ونظراً لقرب انعقاد الأونكتاد العاشر، ترى اللجنة أن هذا الدعم يجب أن يستند إلى الولايات المحددة في الفقرة ٩١'٥' من وثيقة ميدراند الختامية "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/B/378/Rev.1).

البند ٤ من جدول الأعمال: تحليل قطاعات معينة من قطاعات الخدمات، بما في ذلك تحليل التجارب الناجحة في تلك القطاعات، وبشكل خاص تلك التي تعزز القدرة التصديرية للبلدان النامية (مثل الخدمات المهنية والخدمات المتعلقة بمجال الأعمال، والوصول إلى خدمات النقل)، بما في ذلك آثار التجارة الإلكترونية على التنمية

١٧- بعد النظر في قطاعات خدمات معينة وآثار التجارة الإلكترونية على التنمية، توصي اللجنة مجلس التجارة والتنمية بتأييد الاستنتاجات المتفق عليها التالية.

ألف- استنتاجات وتوصيات موجهة إلى الحكومات الوطنية

١٨- يمكن اتخاذ المبادرات التالية في مجال السياسات العامة على الصعيد الوطني:

(أ) وضع استراتيجية متماسكة لتحسين صورة صناعات الخدمات والصادرات في الاقتصاد المحلي كيما ينظر إلى صادرات الخدمات على أنها حيوية للتنمية الاقتصادية. وتدعو هذه الاستراتيجية إلى تحسين الهياكل الأساسية في مجال الخدمات، وبشكل خاص تكنولوجيا المعلومات والهياكل الأساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المالية، وإلى القيام ببناء القدرات في مجال الموارد البشرية وفي المجال المؤسسي؛

(ب) القيام بالإصلاح التنظيمي اللازم لتأمين إطار تنظيمي متماسك ومشجع للمنافسة بالنسبة للسلع والخدمات والتجارة والتنمية؛

(ج) تقديم دعم كاف لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة وتقنيات الإدارة الجديدة والموارد المالية، ولتعزيز قدرتها على إنتاج الكم الحيوي من الخدمات وبمستويات الجودة المطلوبة واللازمة للصادرات؛

(د) تحديد الشروط المسبقة الضرورية بما يسمح بالتحرير للمساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية؛

(ه) تحديد الحواجز القائمة أمام صادرات الخدمات، بما في ذلك تنقل الأشخاص الطبيعيين، وذلك مثلاً عن طريق توزيع استبيانات على القطاع الخاص فيما يتصل بالمشاكل التي يواجهها هذا القطاع؛

(و) دعم مصدِّري الخدمات عن طريق تعزيز جمعياتهم الوطنية لصناعات الخدمات بصفة وكلاء وذلك للقيام، على أساس طوعي، بإقامة وتشجيع قواعد سلوك ومعايير للتعليم المهني. ويمكن لهذه الجمعيات أيضاً أن تربط

بين الأعضاء والشركاء المحتملين في أسواق الصادرات المستهدفة وأن تعبِّر بصوت واحد عن احتياجات صناعات الخدمات؛

(ز) الإفادة من قاعدة بيانات التدابير المؤثرة في تجارة الخدمات لنشر نظام التجارة الوطني المنطبق على الخدمات؛

(ح) تعجيل الإدراج الفعلي للخدمات وتحريرها في الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية، وتعزيز العرض والطاقة التصديرية من خلال مثل هذه الترتيبات.

باء- استنتاجات وتوصيات موجهة إلى المجتمع الدولي

١٩- إن المجتمع الدولي مدعو للقيام بالمبادرات التالية:

(أ) زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات من خلال مساعدتها على بناء قدرتها التوريدية وإزالة الحواجز القائمة أمام صادراتها الكثيفة العمالة، كما هو منصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق العام بشان التجارة في الخدمات، والقيام، تحقيقاً لهذه الغاية، بتزويدها بفرص تجارية ذات شأن في القطاعات وطرق التوريد التي تهمها؛

(ب) دعم تطوير الهياكل المناسبة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، والترابط وإمكانيات التشغيل بشكل متبادل والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات في البلدان النامية لتمكينها من الإفادة من الفرص التي تتيحها التجارة الإلكترونية؛

(ج) القيام، وفقاً للمادة التاسعة عشرة -٢ من الاتفاق العام بشان التجارة في الخدمات، بالتشجيع على تزويد البلدان النامية بالمرونة المناسبة لفتح عدد أقل من القطاعات وتحرير أنواع أقل من المعاملات، والتوسيع التدريجي لفرص الوصول إلى الأسواق بما يتفق ووضعها في مجال التنمية والقيام، عند إتاحة فرصة الوصول إلى أسواقها لموردي الخدمات الأجانب، بربط هذا الوصول بشروط ترمي إلى تحقيق الأهداف المشار إليها في المادة الرابعة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛

(د) تيسير الاعتراف بمؤهلات المهنيين من البلدان النامية ومدهم بفرصة فعالة للوصول إلى اتفاقات الاعتراف المتبادلة؛

(هـ) توفير فرصة غير تمييزية للوصول إلى قنوات المعلومات وشبكات التوزيع مثل نظام التوزيع العالمي في قطاعي النقل الجوي والسياحة؛

(و) تيسير وصول شركات البلدان النامية إلى الأسواق المالية الدولية بالنظر إلى تزايد أهمية التمويل في الفوز بالمشاريع في أسواق التصدير؛

(ز) ضبط السلوك المانع للمنافسة والذي يؤثر بشكل غير مؤات على صادرات الخدمات في البلدان النامية؛

(ح) النظر في إمكانيات وضع ضوابط بشأن الإعانات وحوافز الاستثمار، بما في ذلك على المستويات دون الوطنية، التي تؤثر بشكل غير مؤات على التجارة في الخدمات؛

(ط) مساعدة أمانة الأونكتاد على تحسين إحصاءات الخدمات للوفاء باحتياجات صانعي السياسات والمتفاوضين في مجال التجارة من أجل الجولة المقبلة من مفاوضات الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات.

جيم- استنتاجات وتوصيات موجهة إلى الأونكتاد

٢٠- نظراً لأهمية قطاع الخدمات بالنسبة للعديد من البلدان النامية من حيث العمالة والدخل وحصائل الصادرات، على الأونكتاد أن يواصل دعمه للبلدان النامية في هذا المجال. ونظراً لقرب انعقاد الأونكتاد العاشر، ترى اللجنة أن هذا الدعم يجب أن يستند إلى الولايات المحددة في الفقرة ٩١'٢' من وثيقة ميدراند الختامية "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD/B/378/Rev.1).

البند ٦ من جدول الأعمال: التقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها

٢١- سلَّمت اللجنة بأن المسائل في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات، كما هي محددة في الفقرة ٩١ ('١' و'٢' و'٤' و'٥') من وثيقة ميدراند الختامية "شراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية" (TD*B*/378/Rev.1)، كانت قد تمت معالجتها في دوراتها الأربع وفي اجتماعات الخبراء ذات الصلة. ولاحظت اللجنة أن مسائل تشريعات وسياسات المنافسة، كما هي محددة في الفقرة ٩١'٣' من الوثيقة الختامية قد تم تناولها في لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك، وفقاً للفقرة ١١٠ من الوثيقة الختامية، وفي فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتشريعات وسياسات المنافسة.

٢٢- وسلَّمت اللجنة أيضا بأن مناقشاتها وتحليل مسائل التجارة الذي قامت به الأمانة، وكذلك أنشطة التعاون التقني التي تم الاضطلاع بها، قد أسهمت كلها إسهاماً إيجابياً في اندماج البلدان النامية الفعلي بالنظام التجاري الدولي، وخاصة منها أقل البلدان نمواً وبعض البلدان النامية التي تشكو اقتصاداتها من ضعف هيكلي ومن سرعة تأثر، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٢٣- وأعربت اللجنة عن ارتياحها للعمل الذي قامت به اجتماعات خبرائها وللوثائق التي أعدتها الأمانة لاجتماعات الخبراء.

٢٤- وأكدت اللجنة مع ذلك على الحاجة إلى مواءمة أكثر أهمية بين اللجنة واجتماعات خبرائها بغية تحقيق تآزر أفضل في عملها، وفقاً للفقرة ١١٤ من وثيقة ميدراند الختامية.

٢٥- وسلمت اللجنة بأن متابعة توصيات الحكومات في مجال السياسات العامة مسألة تحتاج إلى مزيد النظر.

٢٦- وشددت اللجنة على الحاجة إلى تعزيز العمل في مجالات التجارة في السلع والخدمات والخدمات الأساسية. كما شددت على ضرورة التأكيد على مساعدة البلدان النامية على المشاركة الفعلية في المفاوضات التجارية الدولية الوشيكة، بما في ذلك مساعدتها على وضع جدول أعمال إيجابي.

٢٧- وارتأت اللجنة أن من الضروري تعزيز قدرة الأمانة التحليلية للقيام بتحليل مستفيض للمسائل الأساسية المتمثلة في التجارة الدولية وتشريعات وسياسات المنافسة، وبشكل خاص تحليل أبعاد هذه المسائل الإنمائية، وللقيام أيضا بتحليل للعمل الكمي ذي الصلة.

٢٨- وأحاطت اللجنة علماً مع التقدير بالتقرير المرحلي المتعلق بتنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها، الذي أعد لدورتها الرابعة، وكذلك بالاستعراض العام الذي قدمه مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية لتنفيذ برنامج عمل الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وسلمت اللجنة بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل طبقاً للولاية وفق ما هو منصوص عليه في الفقرتين ٩١ و٢'٩٧' من وثيقة ميدراند الختامية.

- - - - -